



كلمة

السفير ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

المراقب الدائم لجامعة الدول العربية

نيابةً عن السيد/ أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمام مجلس الأمن في الجلسة الطارئة المنعقدة

تحت بند

" الحالة في الشرق الاوسط بما فيها قضية فلسطين "

(نيويورك 2021/5/16)

السيد الرئيس،،

السيد السكرتير العام،،

اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير جامعة الدول العربية العميق للجهود المضنية التي قامت وتقوم بها جمهورية الصين الشعبية وبعثتها الدائمة أثناء رئاستها الحالية لمجلس الامن، سعياً نحو قيام مجلس الأمن بدوره المنشود في حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الاوسط. وان ابدأ بياني، الذي ألقيه نيابةً عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد / أحمد أبو الغيط ، الذي حالت ظروف طارئة دون مشاركته في هذه الجلسة، بأن أؤكد على دعم الجامعة العربية الكامل لكل ما ورد في البيان الذي أدلى به سعادة وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، السيد/ صبري بو قدوم، رئيس المجموعة العربية لشهر مايو.

السيد الرئيس،

يتطلب التعامل مع الوضع المتدهور يومياً في الاراضي الفلسطينية المحتلة تقييماً واقعياً لمجريات الامور، ورؤية واقعية لمدى قدرة النظام الدولي متعدد الأطراف على التعامل مع هذا الوضع ، خاصة وقد فشل مجلس الأمن في مجرد اعتماد بيان صحفي في الايام الماضية، يؤكد فيه على مبادئ الشرعية الدولية، ويسعى من خلاله لتحقيق التوازن المفقود بين قوة احتلال غاشمة، تستغل كل ما اوتيت من قوة عسكرية وحماية دولية مطلقة، وشعب فلسطيني محتل، يطالب بحقوقه غير القابلة للتصرف، وأهمها حقه في اقامة دولته الحرة المستقلة ، وعاصمتها القدس الشريف، و يسعى للحفاظ على حقوقه في ارضه الى ان يتم تحقيق ذلك من خلال التفاوض المباشر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

وللوصول لهذا التقييم ، يتعين على مجلس الأمن الاجابة بصراحة وبوضوح على عدد من الأسئلة المحورية التي ستساعد المجلس، وتساعدنا في جامعة الدول العربية، على التعامل بشكل أفضل مع الموقف، وأهم هذه الأسئلة

هي :

1. ألا تنطبق القواعد المطبقة في الأمم المتحدة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة على الشعب المدني الفلسطيني المحتل الذي تم الاعتداء عليه ومنعه من الوصول إلى مقدساته الإسلامية لممارسة شعائره الدينية في الحرم الشريف في شهر رمضان المبارك؟ أم أن هذه القواعد تنطبق فقط على حماية المستوطنين الاسرائيليين بمعرفة القوات الاسرائيلية لدي استيلاءهم على الأراضي الفلسطينية والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين العزل في المسجد الأقصى والشيخ جراح وسلوان وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة في منطقة القدس وما عداها، في انتهاك صارخ لقرار مجلسكم الموقر 2334 لعام 2016 الذي يمنع التهجير القسري والاستيلاء على الاراضي؟

2. ألا يستوجب الموقف الحالي تفعيل مجلس الامن والامين العام والاجهزة الاخرى في الأمم المتحدة لمبادئ مسؤولية الحماية **Responsibility to Protect** والأمن الإنساني **Human Security** التي توافقنا جميعاً عليها في قمة 2005، وإنفاذها بكل قوة لحماية الشعب الفلسطيني من بطش قوة الاحتلال الاسرائيلي الغاشمة؟ أم أن هذه المبادئ تنطبق فقط على الشعوب العربية وأقرانها من الدول الافريقية و اللاتينية و الاسيوية الشقيقة؟، و على نحو يقود لوضعها و قياداتها تحت أنظمة العقوبات، و لتشكيل التحالفات لقصفها عسكرياً؟. و هل ستبقى إسرائيل للابد خارج نطاق المساءلة الدولية عن كل ما ارتكبته من جرائم في حق الشعب الفلسطيني، الذي تقوم باستفزازة والهجوم عليه و تدمير بنيته التحتية، خدمةً لأهداف انتخابية إسرائيلية داخلية، و تحقيقاً لطموحات شخصية لقيادات اسرائيلية بعينها؟ كل ذلك في الوقت الذي تسعى فيه اسرائيل دوماً لاستفزاز حركات المقاومة الفلسطينية للرد عليها عسكرياً، ولاستخدام تلك الدائرة المغلقة من العنف والعنف المضاد كحجة لاستمرار العدوان و توسيع نطاقه، و مبرراً للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية تنفيذاً لمخططاتها الاستعمارية او لمبادرات مرفوضة عربياً و دولياً تم تقديمها في سنوات مضت لمناقضتها للشرعية الدولية و للقانون الدولي و لميثاق الامم المتحدة؟.

3. ألا يسهم مجلس الأمن، بتقاعدسه عن تفعيل اللجنة الرباعية والارتقاء بمستواها إلى المستوى الوزاري، في إعاقة التوصل للسلام المنشود في الشرق الاوسط برعاية دولية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وصولاً الى المؤتمر الدولي الذي طالب الرئيس "أبو

مازن" بعقده تحت مظلة الأمم المتحدة؟. وألا يسهم المجلس بتجاهله للصلف الإسرائيلي برفض إدلاء سكان القدس بأصواتهم في الانتخابات الفلسطينية الرئاسية و التشريعية، وما ترتب عليه من تأجيل لهذه الانتخابات، في إعاقة التوصل للإطار الديمقراطي الصحيح الذي تسعى فلسطين لترسيخه كاساس لمرحلة جديدة من العمل الوطني والمفاوضات الجادة ؟.

4. أين يقف المجلس من حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية في الأراضي العربية المحتلة، التي تتعرض لحملة شرسة من الحكومة الاسرائيلية تستفز مشاعر المسلمين والمسيحيين في ارجاء العالم قاطبة، رغم الجهود المضنية التي تبذلها الاردن والسعودية والمغرب وغيرها من الدول الراعية سعياً لحماية هذه المقدسات؟ و أين يقف المجلس من حماية الإعلام الحر الذي يسعى لنقل ما يحدث من مجازر ترتكها القوات الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية، في الوقت الذي تطالب فيه الامم المتحدة بحرية وصول المعلومات الى كافة انحاء العالم ، تلك الحرية الاعلامية التي تتعرض للعدوان و القصف و التدمير الاسرائيلي في باب العامود وفي برج الجلاء وغيرها ؟.

السيد الرئيس،

لقد أثبتت التجارب السابقة ان إسرائيل لن تتمكن من تحقيق الأمن مهما امتدت عملياتها العسكرية زمنياً أو جغرافياً، و انما ستتمكن من تحقيق ذلك فقط إذا ما توصلت للسلام من خلال المفاوضات مع دولة فلسطين. و التاريخ حافل بالتجارب الحية التي تثبت ذلك. فلن ينسى احد العدوان الإسرائيلي على لبنان لمدة شهر عام **2006**، و العدوان الاسرائيلي على غزه لمدة شهر عام **2008**، و العدوان الاخير على غزة عام **2014** وغيرها من الهجمات الاسرائيلية، التي لم ولن تجلب الأمن لدولة إسرائيل أو لدولة فلسطين على حد سواء. فالأمن لن يتحقق الا بالسلام القائم علي الشرعية، و على الالتزام بالمحددات الدولية التي تم إقرارها في قرارات هذا المجلس، و في مقررات مدريد و اوسلو منذ ثلاثين عاماً، وفي مبادرة السلام العربية منذ عشرين عاماً، و التي تظل جميعها الاسس الراسخة للتوصل للسلام العادل و الشامل تنفيذاً لحل الدولتين، الذي بقي وسيبقى الهدف النهائي لكافة الجهود الدولية الشرعية نحو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

و في هذا الإطار، فإن جامعة الدول العربية تطلق في هذا البيان نداءين عاجلين و تتطلع للاستجابة لها

انقذاً للموقف :

❖ نداءً الى الولايات المتحدة الامريكية، وخاصة لادارة الرئيس "جوبايدن"، بأن تنخرط بشكل أكبر وأعمق وأكثر تأثيراً في عملية السلام في الشرق الاوسط، على نحو يقضي على الأوهام التي خلّفها الادارة الامريكية السابقة بأن إسرائيل ستحصل على كل شيء و لن يحصل الفلسطينيون على أي شيء. و هنا فما زلنا في الشرق الاوسط نتذكر بكل التقدير المبادرة الرائدة التي تقدم بها الرئيس كلينتون عام 2000، بدعم من الاتحاد الاوروبي و اطراف اخرى عديدة محبة السلام، و ورقة العمل التي طرحها شخصياً في "مؤتمر صنّاع السلام" **Peace Makers Conference** بشرم الشيخ حول قضايا الوضع النهائي الخمس علي قاعدة "الارض مقابل السلام"، ودعوته الشجاعة للقيادات الفلسطينية والاسرائيلية إلى موءتمر "كامب ديفيد 2"، للانخراط في مفاوضات حقيقية جادة، أسفرت عن التوصل لاتفاق حول أربع منها، إلا أن قضية القدس كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وحالت دون التوصل لاتفاق مع الرئيس الفلسطيني الراحل المرحوم "ياسر عرفات". اننا في جامعة الدول العربية نري ان الوقت قد حان لكي تبني الولايات المتحدة على هذه المسيرة الشجاعة، ولأن تثبت الإدارات الامريكية الديمقراطية، مرة أخرى، قدرتها على التوصل لاختراقة رئيسية جديدة، تعادل تلك التي توصل إليها الرئيس "كارتر" عام 1979 بين مصر وإسرائيل، و تلك التي اقترب الرئيس "كلينتون" من تحقيقها عام 2000. وتقف جامعة الدول العربية على أهبة الاستعداد لدعم كل جهد مثمر في هذا الصدد بكل قوه مع الامم المتحدة و القوي الاخري المحبة للسلام .

❖ النداء الثاني إلى المجتمع الدولي، ممثلاً في هذا المجلس وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، و في شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز و الآسيان و كاريكوم و منظمة الدول الامريكية و غيرها، و شركائنا من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في هذا المجلس، بأن نستمر جميعاً في الضغط معاً لتنفيذ رؤية حل الدولتين، من خلال المفاوضات فقط، و ألا نسمح لأي قوى خارجية، إقليمية أو دولية، باستغلال هذا الموقف المتأزم لتحقيق مكاسب في مفاوضات أو لإعادة تفعيل إتفاقيات أخرى تخصها، أو أن تهدد وحدة الصف الدولي نحو تحقيق

هدف اقامة الدولة الفلسطينية الذي طال انتظاره. و إلى أن يتحقق ذلك، ان يتم فوراً بذل كافة الجهود لوقف إطلاق النار من الجانبين . ونثق في أن الاستجابة للوساطة المصرية وغيرها ستكون كفيلة بتحقيق ذلك في اقرب فرصة، وكذا ان يتم وقف كافة الانتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني، والرجوع عن كافة الأعمال والسياسات الاستيطانية الشرسة، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل من خلال آليات مبتكرة من مراقبي الأمم المتحدة، والسماح لسكان القدس الشريف بالتصويت في الانتخابات الفلسطينية، وأن يكثف السكرتير العام من جهوده ، بالتنسيق مع هذا المجلس، وصولاً لعقد الرباعية الدولية على المستوى الرفيع المنشود، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في اقرب فرصه وعاصمتها القدس الشريف على حدود 4 يونيو 1967 ولتحقيق ذلك على الارض.

وشكراً سيادة الرئيس،

❖ نهاية الاقتباس.

** _____ **